



سِلَاطَنَةُ عُومَانِ
مَجْلِسُ التَّعْلِيمِ

فَالِ التَّعْلِيمِ

فِي سِلَاطَنَةِ عُومَانِ



فَالْتَعَلِّمُوا

فِي سُلْطَانَةِ عُمَانَ

الطبعة الأولى
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م

كلمات مضيئة

“إننا نولي التعليم جل اهتمامنا ونسعى لتطويره وتحسينه ورفع مستواه وتحديث المعارف وتعميقها وإثرائها وتكييفها مع عالم دائم التغيير، انطلاقاً من الأهمية التي توليها السلطنة لتنمية الموارد البشرية، وترسيخ منهج التفكير العلمي، وتكوين أجيال متعلمة تشارك في عملية التنمية، وتتعامل مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار”

من كلمة صاحب الجلالة السلطان المعظم -أعزّه الله-
في المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» بمناسبة مرور ستين عاماً
على إنشاء المنظمة - ٤ أكتوبر ٢٠٠٥م.



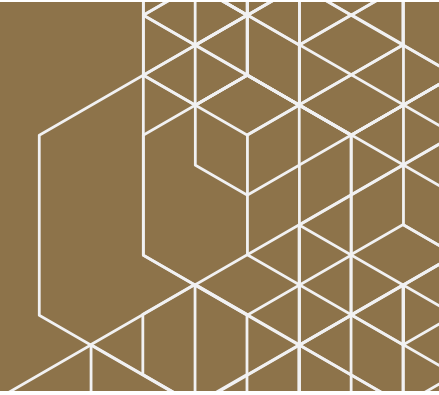
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
حفظه الله ورعاه

الفهرس



١١-١٠	الافتتاحية
١٧-١٤	مصادر فلسفة التعليم في سلطنة عُمان
٣٠-٢٠	مبادئ فلسفة التعليم وأهدافها في سلطنة عُمان

الافتتاحية





الافتتاحية

لقد تم إصدار أول وثيقة لفلسفة التعليم في السلطنة عام ١٩٧٨م خلال الخطة الخمسية الأولى، واستجابة للتطورات والمستجدات في قطاع التعليم قامت وزارة التربية والتعليم بتطوير الوثيقة عامي ٢٠٠٣م، و ٢٠٠٩م خلال خطتي التنمية الخمسية السادسة والسابعة.

وخلال السنوات الأخيرة أصبح من الضرورة بمكان أن تمر فلسفة التعليم في السلطنة بمرحلة أخرى من المراجعة والتطوير، وذلك في ظل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، وكذلك لمواكبة ما تشهده السلطنة من نمو متسارع وتطور نوعي في جميع مناحي الحياة. وينسجم هذا التطوير الجذري للفلسفة مع الاستراتيجية العامة للدولة وأهدافها الوطنية والتنمية الشاملة، وكذلك مع التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - التي قضت بإجراء تقييم شامل للمنظومة التعليمية، واتخاذ كل ما من شأنه رفع مستوى أدائها وتجويد نواتجها.

وحرصاً من مجلس التعليم على امتثال تلك التوجيهات السامية، والاستجابة لمتطلبات تطور المجتمع العماني ومسيرته التنموية الشاملة؛ تبنى المجلس مبادرات عديدة واتخذ خطوات حثيثة في سبيل الرقي بمنظومة التعليم بجميع مكوناتها وعناصرها، والتي لم تقتصر على تطوير فلسفة التعليم فحسب، وإنما شملت بناء استراتيجية وطنية جديدة للتعليم حتى عام ٢٠٤٠م، وإعداد خطط ودراسات لإعادة هيكلة مراحل ومساراته المختلفة، وكذلك تطوير تشريعاته وخططه وبرامجه، إضافة إلى مبادرات ومشاريع أخرى يأمل المجلس من خلالها تحقيق نقلة نوعية للتعليم في سلطنة عمان، وإعداد أجيال قادرة على إدارة حركة التنمية وتطور المجتمع ومواجهة تحديات المستقبل وتلبية متطلباته.

وفيما يتعلق بتطوير وثيقة فلسفة التعليم في السلطنة؛ فقد خلص المجلس إلى أهمية إعادة صياغة مبادئه الأساسية ومراجعة وتطوير أهدافها العامة بما يرقى بها لمستوى طموحات المجتمع العماني وتطلعاته المستقبلية، وقرر المجلس في هذا الشأن تغيير مسمى الفلسفة من فلسفة التربية إلى فلسفة التعليم، وألا تقتصر على مرحلة التعليم المدرسي كما كانت سابقاً، وإنما تشمل جميع مراحل التعليم وأنواعه ومساراته، وذلك انسجاماً مع المرسوم السلطاني رقم (٤٨ / ٢٠١٢) الذي قضى بإنشاء مجلس التعليم وإصدار نظامه، ليكون معنياً برسم سياسات جميع مراحل المنظومة التعليمية ومكوناتها، وتوجيه ومساندة مؤسساتها، وفي الوقت ذاته متابعة أدائها والعمل على تحسينه، والرقى به للمستويات المطلوبة.

وعلى ذلك، تُعدُّ هذه الوثيقة مرجعاً رئيساً لرسم سياسات التعليم وخططه في السلطنة، ومحركاً نحو تحقيق غاياته الكبرى وأهدافه العامة، كما أنها تمثل موجهاً لعمليات التطوير المستمرة لمنظومة التعليم في كل المراحل والمستويات. كذلك تعتبر فلسفة التعليم قاعدة رصينة للنظام التعليمي بالسلطنة تتميز بطابع الشمول والتكامل والأصالة والمعاصرة والتجديد، متضمنةً موجهات تحقيق النمو المتكامل للمتعلم روحياً ونفسياً وفكرياً وخلقياً وجسمانياً واجتماعياً، وكذلك لتعزيز المواطنة والهوية العمانية لديه، فضلاً عن السعي لتعريف المتعلمين بالتزاماتهم الدينية، والاجتماعية، والقانونية في علاقاتهم المتنوعة مع أنفسهم ومع الآخرين، وذلك بما يقدم إليهم من تعليم عالي الجودة، متضمناً برامج تعليمية وأكاديمية ومسارات متنوعة للتعليم، تسهم في صقل مهارات المتعلم وكفاياته بما يتواءم ومتطلبات التنمية المستدامة.

تُعرِّف فلسفة التعليم بأنها مجموعة من المبادئ والأهداف التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتُعدُّ موجهاً لبناء عناصر المنظومة التعليمية كافة وتطويرها، وتستند هذه المبادئ على مجموعة مصادر وأسس دينية وعلمية ووطنية ودولية.

وترمي فلسفة التعليم إلى تكوين الإنسان المؤمن بالله تعالى، والتمسك بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه، والمخلص لوطنه وسلطانه، والقادر على فهم مجريات العصر وحسن التعامل معها، والممتلك لمهارات التفكير العلمي والحياة العملية الإيجابية، المسهم في التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة بالمجتمع العماني.

وتتطلق فلسفة التعليم في سلطنة عُمان من مصادر وأسس متينة، تعتبر دعائم راسخة لبناء الأجيال وإعدادهم للمستقبل، ومركزات رئيسة للأهداف التعليمية العامة التي يعمل النظام التعليمي على تحقيقها، آخذة في الاعتبار المتغيرات المعاصرة، وواقع المجتمع العماني وطموحاته في استشراف المستقبل، وتلبية احتياجاته الراهنة والمستقبلية، وذلك بالاستفادة من الاتجاهات العالمية المتطورة، والخبرات والنماذج التعليمية الرائدة، والتي تُشكِّلُ نسقاً جديداً ومتطوراً للمضي قدماً بالنظام التعليمي والرقمي بمنظومته الواسعة وتحسين أداء مؤسساته وجودة نواتجه.

وبناءً على ذلك، فقد بنيت فلسفة التعليم في سلطنة عمان على عشرة مصادر رئيسة، تتصف بالموثوقية والمرونة والقابلية للتجديد، متضمنة ستة عشر مبدأ، تمتزج في علاقة تفاعلية تنبثق عنها مجموعة من الأهداف التعليمية العامة، والتي ستعمل منظومة التعليم بجميع عناصرها ومؤسساتها على تحقيقها على أرض الواقع، وتفعيلها في حياة المتعلمين، وفي مسيرة نماء المجتمع وتقدمه.

مصادر فلسفة التعليم في سلطنة عُمان





تعتمد فلسفة التعليم في سلطنة عُمان على مجموعة من المصادر والأسس الرئيسية التي امتزجت لتكون بناءها المترابط، الذي تنطلق منه عمليات التطوير المستمرة لعناصر العملية التعليمية ككل، وهذه المصادر هي:

١. الدين الإسلامي:

المجتمع العُماني مجتمع مسلم، يستمد عقيدته وفكره وسلوكه من الدين الإسلامي، الذي يتضمن جوانب العقيدة والعبادة والسلوك المنظمة لعلاقة الإنسان بربه، ونفسه، وأسرته، ومجتمعه، وبالكون والحياة من حوله، ويدعو إلى العلم، والعمل، وعمارة الأرض؛ لذا فإن مبادئ الدين الإسلامي وأسسها وقيمه تمثل مصدراً أساسياً لفلسفة التعليم في السلطنة.

٢. الفكر السامي:

يُمثل الفكر السامي لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - أحد المصادر الأساسية لجوانب البناء والتطوير، التي تشهدها السلطنة في مختلف المجالات، بما في ذلك التوجيهات المتعلقة بالتعليم وتجويده، وتنمية الموارد البشرية.

كما يؤكد الفكر السامي لجلالته - أبقاه الله - على أهمية تطوير التعليم، وتحسينه، ورفع مستواه بمختلف جوانبه، وربطه بجوانب التنمية الشاملة، من أجل تكوين أجيال مؤهلة، تشارك في عملية التنمية، وتتعامل مع المتغيرات والمستجدات المحلية والعالمية بكل كفاءة واقتدار، وللفكر السامي أثره الكبير في تطوير المسيرة التعليمية بالسلطنة كمّاً ونوعاً، وتجويد عناصر المنظومة التعليمية كافة بالمراجعة والتقييم المستمر.

٣. النظام الأساسي للدولة:

يُمثل النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٩٦/١٠١) بتاريخ ٢٤ من شهر جمادى الآخرة ١٤١٧هـ، الموافق له ٦ من شهر نوفمبر ١٩٩٦ ميلادية مصدراً أساسياً للتشريع في الدولة، ويستمدُّ مصادره من الشريعة الإسلامية، وفقاً لما جاء في المادة رقم (٢) والتي نصّت على الآتي: «دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع»، وتنضوي في نطاقه المؤسسات كافة باعتبار أنَّ الدولة هي دولة مؤسسات، كما أكدَّ عليها جلالته السلطان المعظم - أعزّه الله وأبقاه -.

وقد أشار النظام الأساسي للدولة في المادة رقم (١٣) تحت بند «المبادئ الثقافية» إلى الآتي:

- التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه.
- يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأمنه ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته.
- توفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية، وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون .

٤. الحضارة العُمانية:

تمتلك السلطنة رصيماً حافلاً من الإنجازات الحضارية في مختلف المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ فموقعها الجغرافي، وسواحلها الطويلة، وسهولها الخصبة الممتدة، أهلّتها لتكون من مناطق الاستيطان الحضارية الأولى، حيث وفدت إليها الجماعات البشرية منذ بداية حضارة الإنسان، كما جعلتها مركزاً اقتصادياً مهماً في مختلف العصور والحقب التاريخية، ومنطلقاً لانتشار الإسلام، وشجعت أهلها على التواصل مع حضارات عدة.

ومن هذه الأرض الحضارية تكوّن الفكر العُماني المتزن، وانطلقت مسيرة النهضة العُمانية الحديثة بما تتمتع به من مقومات فريدة، أسهمت في بناء حاضر مزدهر يربط بين الماضي العريق والمستقبل المشرق. وفي ضوء هذه المقومات تعمل فلسفة التعليم بالسلطنة على بناء جيل واعٍ بمنجزات وطنه الحضارية وتطلعاته المستقبلية؛ ليكمل مسيرة البناء والتطوير.

٥. المجتمع العُماني (خصائصه، واحتياجاته، وطموحاته):

المجتمع العُماني مجتمع عربي مسلم، لغته الرسمية هي اللغة العربية، يستمد هويته من الدين الإسلامي والثقافة العربية، ويتسم بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص، والتآخي والتعاون والمحبة والمشاركة والسلام والأمن الاجتماعي، والواقعية في تنفيذ الخطط وتطويرها لتلبية احتياجات المجتمع وآماله المتجددة، كما يتميز المجتمع العُماني بعلاقات الترابط والاحترام المتبادل والصداقة مع الشعوب والمجتمعات الأخرى، لذا فإن من أهداف فلسفة التعليم بالسلطنة تعزيز هذه الخصائص والمحافظة عليها، وترسيخ قيم الانتماء والوحدة الوطنية؛ لتحقيق البناء المستمر والتنمية الشاملة في ضوء احتياجاته وطموحاته.

والمجتمع العُماني كغيره من المجتمعات المعاصرة يواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتربوية المختلفة؛ بفعل تأثير التطور التكنولوجي، وشيوع العولمة، والثقافات المرتبطة بها، مما ينتج عنه -أحياناً- ظهور أنماط معينة من القيم والعلاقات. لذا كان من أهداف فلسفة التعليم بالسلطنة النظر في الأساليب المناسبة للتصدي لهذه التحديات والتغلب عليها، وتزويد المتعلمين بالقيم والمعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع متغيرات العصر وتحدياته المختلفة.

٦. الرؤية المستقبلية للدولة:

تكمن أهمية السياسات والخطط الاستراتيجية للدولة باعتبارها الجهات العامة للخطط التنموية المستقبلية وبرامجها التطويرية، والتي تتبناها الحكومة في السلطنة وفق التوجيهات السامية لجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

كما يظهر ذلك جلياً في النطق السامي لجلالة السلطان - أعزه الله - حيث قال: « إنَّ ما نسعى إليه من خلال تنفيذ الخطط التنموية المتعاقبة في السلطنة هو استكمال بناء أسس الدولة العصرية، والارتقاء بمستوى الحياة في جميع ربوع وطننا العزيز، وذلك وفقاً لبرامج محددة ومدروسة بعناية تامة، تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع التركيز في سبيل تحقيق ذلك على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتنمية الموارد البشرية». (من النطق السامي في أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عمان في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤ م).

ولتحقيق هذه التوجيهات، عمدت السلطنة إلى إيجاد سياسات وخطط استراتيجية طويلة المدى، سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإحداث تغييرات جوهرية واسعة في بنية الاقتصاد الوطني؛ بغرض تنويع قاعدته الإنتاجية، وتعزيز دور القطاع الخاص في هذا الجانب، والارتقاء بقدرات العُمانيين ومهاراتهم لمواكبة التطور التقني والمعرفي، وإدارة المتغيرات المحلية والعالمية بكفاءة عالية. وبما أنَّ الإنسان هو صانع التنمية ومطورها كان لمؤسسات التعليم دورها الريادي في إيجاد جيل من المتعلمين، قادر على البناء والعطاء والمشاركة الفاعلة من خلال مبادئ وأهداف هذه الفلسفة.

٧. الفكر التربوي المعاصر:

ترتكز فلسفة التعليم في سلطنة عُمان على المبادئ الفكرية والمنطلقات الأساسية التي تحكم العمل التربوي المعاصر، وتحدد طبيعته ومساراته في البيئات الاجتماعية، ويعبر عن هذه المبادئ والمنطلقات من خلال المفاهيم الأساسية للتنشئة والتربية والتعليم والتدريب والتثقيف والتوعية، في ضوء معايير

الجودة، وربطها بالتعليم المستمر، والتنمية البشرية، وسوق العمل. ويستند الفكر التربوي المعاصر كمصدر من مصادر فلسفة التعليم في السلطنة على القيم والاتجاهات والمعارف، وعلى نتائج البحوث والدراسات المعاصرة المرتبطة بمجال التربية والتعليم بما يتوافق مع المجتمع العُماني.

٨. خصائص المتعلم:

تتميز مراحل نمو الأفراد في أي مجتمع بمجموعة من الخصائص العقلية والفكرية والجسمانية والاجتماعية، وتتضمن عدداً من المهارات والمسؤوليات والحاجات. ويأتي دور الجهات المشرفة على التعليم ومؤسساته - عند بناء مناهجها وتطوير عناصر منظومتها التعليمية - في مراعاة هذه الخصائص ومتطلباتها، وتقديم المساعدة لكل فرد لينمو وفقاً لقدراته واستعداداته، نمواً موجهاً نحو ما يحتاجه المجتمع وما يهدف إليه.

٩. العهود والمواثيق الدولية:

تؤكد فلسفة التعليم في السلطنة على المبادئ والمواثيق الدولية التي من شأنها تعزيز الوعي بالقضايا الإنسانية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو رخاء الإنسان وسعادته، وترسيخ مبادئ المساواة والعدالة، وتقبل الآخر، وتنمية الوعي بحقوق الطفل والمرأة، وغيرها من المبادئ والقواعد والقوانين التي تضمنتها تلك المواثيق والمعاهدات.

١٠. القضايا العالمية المعاصرة:

يعيش العالم اليوم في خضم العديد من القضايا السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي شغلت المفكرين والسياسيين؛ كحوار الحضارات، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الدولية، والعملة، والتجارة العالمية، والبيئة وأمن المعلومات، والأمن المائي والغذائي، والطفرة المعرفية، وشيوع التكنولوجيا، والتطور الإعلامي السريع، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي كمحرك للإعلام المساعد، وغيرها.

ويأتي دور فلسفة التعليم في توجيه النظام التعليمي إلى بناء التوجهات الإيجابية نحو هذه القضايا، وفقاً لمنظومة المجتمع العُماني وعقيدته الإسلامية وهويته الوطنية.

مبادئ فلسفة
التعليم وأهدافها
في سلطنة عُمان





تتضمن فلسفة التعليم في سلطنة عُمان مجموعة من المبادئ التي تنبثق منها الأهداف التعليمية العامة، وتُعدُّ هذه المبادئ والأهداف موجهاً لعملية بناء عناصر المنظومة التعليمية كافة وتطويرها في جميع مراحل التعليم وأنواعه، وتشمل الآتي:

أولاً: النمو المتكامل للمتعلم:

يهدف التعليم إلى تهيئة الفرص المناسبة لمساعدة المتعلمين على النمو المتكامل روحياً، ونفسياً، وفكرياً، وخلقياً، وجسمانياً، واجتماعياً؛ وفقاً لاستعداداتهم وإمكاناتهم، وفي ضوء فلسفة المجتمع العُماني وثقافته وهويته وتطلعاته، وبما يكفل التوازن بين تحقيق الأفراد لذواتهم من ناحية، وإعدادهم للمشاركة في بناء مجتمعهم من ناحية أخرى. ويتم تحقيق النمو المتكامل للمتعلم بواسطة الأهداف الآتية:

١. تنمية الشخصية المتكاملة للمتعلم.
٢. تلبية متطلبات مراحل النمو المختلفة وخصائصها.
٣. إكساب المتعلم المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع مستجدات العصر وتحدياته.
٤. تنمية قدرات المتعلم وميوله ومواهبه والارتقاء بمهاراته.
٥. تنمية الحس الجمالي لدى المتعلم.
٦. تعزيز التربية البدنية والصحية لدى المتعلم.
٧. تعزيز الجانب الأخلاقي والتربية الاجتماعية لدى المتعلم.

ثانياً: الهوية والمواطنة:

تمثِّلُ المواطنة تعبيراً عن الانتماء للوطن، ولهويته العربية الإسلامية، بما يترتب عليها من حقوق وواجبات ومسؤولية مجتمعية مشتركة، ويتم تعزيز المواطنة والهوية العُمانية انطلاقاً من الأهداف الآتية:

١. ترسيخ العقيدة الصحيحة، وتأسيس منهج الوسطية في الدين بسلوك الطلبة.
٢. إتقان اللغة العربية والاعتزاز بها.
٣. الاعتزاز بالهوية والتاريخ العُمانيين.
٤. ترسيخ الانتماء للأمة العربية والإسلامية.

٥. الحفاظ على التراث الحضاري العُماني وتنميته.
٦. تعزيز قيم المواطنة، والحفاظ على التراث الحضاري العُماني.
٧. تنمية حس المسؤولية وقيم المشاركة المجتمعية والوطنية.
٨. تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة في عملية التطور الاجتماعي.
٩. الاهتمام بالأسرة باعتبارها مكوناً أساسياً للمجتمع.
١٠. ترسيخ الحقوق والواجبات تجاه الوطن والمجتمع.

ثالثاً: العزة والمنعة الوطنية:

- من المبادئ المهمة في أي نظام تعليمي أن يربى النشء على حب الوطن والولاء لقيادته، وتقدير رموزه، والمحافظة على منجزاته؛ لتحقيق العزة والمنعة الوطنية، وذلك من خلال الأهداف الآتية:
١. تعزيز الانتماء للوطن والولاء لجلالة السلطان.
 ٢. تعزيز هيبة الدولة وسيادة القانون فيها.
 ٣. تعزيز الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع العُماني.
 ٤. ترسيخ احترام «علم السلطنة» و«النشيد الوطني» وإبراز دلالتهما الرمزية والوطنية.
 ٥. تنمية الوعي بأهمية الدفاع عن الوطن وحماية مكتسباته.
 ٦. إعلاء شأن المصلحة الوطنية فوق الاعتبارات الشخصية.

رابعاً: القيم والسلوكيات الحميدة:

- يقوم المجتمع العُماني على منظومة من القيم والسلوكيات التي تكوّن كيانه وترسم ملامح هويته العربية الإسلامية، وتتكامل مؤسسات التعليم في بناء هذه القيم والسلوكيات، ويتم من هذا المبدأ تحقيق الأهداف الآتية:
١. ترسيخ القيم الإسلامية.
 ٢. تعزيز الالتزام بالعادات والتقاليد الحسنة للمجتمع العُماني.
 ٣. تقدير القيم الإنسانية المشتركة.
 ٤. غرس السلوكيات الحميدة في نفوس المتعلمين.

٥. تنمية الشعور بمكانة المعلم العلمية والاجتماعية.

٦. تعميق احترام الآداب والذوق العام.

خامساً: التربية على حقوق الإنسان وواجباته:

تُعَدُّ التربية على حقوق الإنسان من الجوانب التي ركّز عليها الدين الإسلامي، وهي تعريف الأفراد بحقوقهم وواجباتهم على المستوى الوطني والعالمي في سبيل إقامة مجتمع يحظى فيه جميع الأفراد بالتقدير والاحترام، ويتم ذلك بتحقيق الأهداف الآتية:

١. تعزيز ثقافة حقوق الإنسان وواجباته.
٢. تنمية الوعي بالقضايا الإنسانية.
٣. تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو الذات والآخر.
٤. ترسيخ الحق في التعليم.
٥. ترسيخ مبادئ المساواة والعدالة وفقاً للنظام والقانون.
٦. تنمية الوعي بحقوق المرأة والطفل.
٧. تنمية الوعي باحتياجات ذوي الإعاقة واحترامهم والتفاعل الإيجابي معهم.
٨. تعزيز حق الفرد في المشاركة السياسية والمجتمعية.

سادساً: المسؤولية والمحاسبة:

إنَّ تعريف المتعلمين بالتزاماتهم الدينية، ومسؤولياتهم الوطنية، والاجتماعية، والقانونية في بيئة الدراسة والعمل والمجتمع وفي علاقتهم المتنوعة مع أنفسهم، ومع الآخرين يُعَدُّ مبدأً مهماً، ويتحقق بالأهداف الآتية:

١. تعزيز الشعور بالمسؤولية نحو الذات والآخرين.
٢. ترسيخ مبدأ سيادة القانون والالتزام به.
٣. تعميق فهم المتعلم لحقوقه وواجباته وتعزيز مشاركته الفاعلة في مجتمعه.
٤. تنمية الوعي بأهمية الضوابط الاجتماعية والنظام العام واحترامهما.
٥. تنمية القدوة الإيجابية كمفهوم وممارسة مجتمعية.
٦. تعميق دلالات وأبعاد مفهوم دولة القانون والمؤسسات.

سابعاً: التربية على مبدأ الشورى:

تهدف أخلاقية التعليم إلى تنشئة المتعلم تنشئة اجتماعية سليمة، من أجل تكوين مواطن صالح قادر على التعبير والمشاركة الفاعلة، في ظل مجتمع يكفل له العدالة الاجتماعية والمساواة، ويتم تحقيق مبدأ الشورى من خلال الأهداف الآتية:

١. تنمية القدرة على المشاركة بالرأي والنقد البناء.
٢. تعزيز مبدأ الشورى والحريات المنظمة قانونياً.
٣. تشجيع التنوع في أشكال التعبير المتوازن وفق الضوابط الأخلاقية والقانونية.
٤. تنمية التوعية بالثقافة الانتخابية وتعزيزها.
٥. تعزيز الأساليب الحضارية للتعبير الهادف عن الآراء.
٦. تعزيز الممارسات المتعلقة بالشورى.

ثامناً: التربية من أجل التنمية المستدامة:

أصبح تحقيق التنمية المستدامة من أولويات دول العالم المختلفة، ومن ضمنها سلطنة عمان؛ وعليه فإن فلسفة التعليم في السلطنة تقوم على تربية الأجيال تربية متكاملة من أجل تحقيق هذه الغاية، وذلك من خلال تهيئة المتعلمين وإكسابهم المعارف والقيم والمهارات التي تمكنهم من الاستفادة من المعطيات الحضارية المتنوعة، والتطور التكنولوجي المتسارع، وذلك للإسهام بدور فاعل في تلبية احتياجات الحاضر والعمل على توفير متطلبات المستقبل.

وعلى ذلك فإن فلسفة التعليم في السلطنة تعمل على تحقيق مبدأ التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال عدد من الأهداف، أهمها ما يأتي :

١. تزويد المتعلمين بالمعارف والمهارات والقيم المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة.
٢. الإسهام في تحقيق أهداف التنمية الشاملة للمجتمع العماني.
٣. بناء القدرات الوطنية وتمييزها في مختلف المجالات.
٤. الإسهام في حماية البيئة وصون مكوناتها الطبيعية.
٥. تطوير المعارف والمهارات المتعلقة بالأمن المائي والغذائي، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

٦. تنمية الوعي بالاستخدام الرشيد للموارد والثروات الطبيعية.
٧. الإسهام في الحفاظ على الإرث الحضاري العماني.
٨. تعزيز أنماط الحياة الصحية المستدامة لدى المتعلمين.
٩. تنمية الحس بجميع مكونات البيئة وعناصرها الطبيعية لاسيما البيئة الخضراء.
١٠. تطوير نظم المعارف التقليدية والمحلية في التنمية المستدامة وما لها من إسهامات.
١١. تعزيز ثقافة السلوك الاستهلاكي الرشيد.

تاسعاً: التعليم مسؤولية وشراكة مجتمعية:

التعليم مسؤولية مجتمعية، تشترك فيها الأسرة، والمدرسة، والمسجد، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المعنية الأخرى، وتحقيق هذه الشراكة كفيل بنجاح أهداف التعليم، ويتأتى ذلك بالتركيز على الأهداف الآتية:

١. تأكيد دور الأسرة في تربية النشء وتعليمه.
٢. تنمية المسؤولية المجتمعية تجاه التعليم.
٣. تعزيز الشراكة المجتمعية في التعليم.
٤. تكريس ثقافة العمل التطوعي.
٥. تأصيل دور القطاع الخاص في تنمية قطاع التعليم.
٦. تفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة في القضايا التعليمية.

عاشرأ: تعليم عالي الجودة للجميع:

تؤكدُ السلطنة على أهمية تزويد المتعلم بخبرات تعلم نوعية، وتوفير معايير الجودة اللازمة لعناصر العملية التعليمية كافة، وترسيخ ثقافة العمل بها وتعزيز دور المؤسسات المعنية، تحقيقاً للأهداف والغايات المنشودة. ويتمثل ذلك في التأكيد على الأهداف الآتية:

١. تقدير العلم ومؤسساته.
٢. تنمية الطموح والدافعية نحو التعلم.
٣. إكساب المتعلمين المعارف الضرورية والمهارات الأساسية.

٤. تنمية الشعور بأهمية التعليم لكل فرد بغض النظر عن قدراته وخصائصه.
٥. العمل على تحقيق تعليم عالي الجودة.
٦. غرس ثقافة التقييم والتطوير المستمرين في جوانب العملية التعليمية كافة.
٧. رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وإدارتها.
٨. الارتقاء بكفاءة المعلم وجودة إعداداته وتأهيله.
٩. تمكين الجهات الإشرافية ومؤسسات الاعتماد وتدقيق الجودة من تحقيق رسالتها وأداء مهامها.
١٠. تعزيز دور المؤسسات التعليمية في الارتقاء بأدائها وتطوير ذاتها.

الحادي عشر: العلم والعمل:

إنَّ الموازنة بين رسالة التعليم وغاياته الكبرى مع متطلبات تنمية المجتمع واحتياجات سوق العمل يُعدُّ من أهم ركائز التعليم في سلطنة عُمان، وذلك في سبيل إيجاد أجيال تمتلك من القيم والأخلاق والعلوم والثقافة والمهارات ما يؤهلها للرفي بالدولة وتنمية المجتمع وتطوُّره.

وبجانب المبادئ والأهداف التي عنيت بترسيخ رسالة العلم والنمو المتكامل للمتعلم؛ فإنَّ تحقيق هذا المبدأ الذي يربط بين رسالة العلم وغاياته بمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات سوق العمل، يتحقق من خلال الأهداف الآتية:

١. التطبيق العملي للمعرفة النظرية.
٢. غرس قيم العمل والإنتاج.
٣. تقدير العمل بأنواعه.
٤. تنمية المهارات الأساسية للعمل.
٥. السعي للموازنة بين نواتج التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع واحتياجات سوق العمل.
٦. تنمية مهارات العمل من أجل المنافسة المحلية والعالمية.
٧. تشجيع ثقافة التمهين وتعزيز فاعليتها في الحياة المهنية للأفراد وفي سوق العمل.

الثاني عشر: مجتمع المعرفة والتكنولوجيا:

تمثل المعرفة المدعومة بالتقانة أهم مكونات المجتمعات الحديثة، إذ تُعدُّ متطلباً أساسياً في جميع جوانب التطوير، وخاصة فيما يتصل بالتعليم والثقافة والاقتصاد، والمجالات الأخرى، التي أصبحت معتمدة على توفير كمٍّ كبير من المعرفة والمعلومات. ويتحقق هذا المبدأ من خلال الأهداف الآتية:

١. تعزيز القدرة على التعامل مع معطيات العصر والتكنولوجيا الحديثة.
٢. تعزيز إنتاج المعرفة والتكنولوجيا ونشرهما وتوظيفهما.
٣. الوعي بأهمية الأمن المعلوماتي وقضايا التقانة والشبكات.
٤. غرس مفاهيم بناء رأس المال الفكري.
٥. تعزيز الوعي بأهمية الاقتصاد المبني على المعرفة.
٦. تشجيع إنتاج المعرفة المحلية وتقديرها وتطويرها.
٧. توطين المعرفة والتكنولوجيا، وبناء القدرة الذاتية في مجالي البحث والتطور التكنولوجي.
٨. إكساب الكفايات والمهارات اللازمة لمجتمع المعرفة.

الثالث عشر: البحث العلمي والابتكار:

تُعدُّ مهارات البحث العلمي من المبادئ المهمة في فلسفات التعليم الحديثة، وتهدف إلى تدريب المتعلمين على الملاحظة والتحليل والتجريب والاستكشاف في المواقف التعليمية المتنوعة. وتنبثق من هذا المبدأ الأهداف الآتية:

١. تنمية مهارات التفكير العليا.
٢. توفير بيئات تعلم محفزة على التفكير والاستكشاف والبحث العلمي والابتكار.
٣. تنمية مهارات البحث العلمي والاستنتاج والاستقصاء.
٤. تشجيع ثقافة البحث العلمي والابتكار لدى المتعلمين، وفي أوساط المجتمع.
٥. تقدير الموهوبين والباحثين والمبتكرين من الشباب ودعمهم.

الرابع عشر: ريادة الأعمال والمبادرات :

تُعَدُّ ريادة الأعمال أحد محركات النمو الاقتصادي التي تدعم الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة، كما تعمل على تشجيع الشباب على المبادرة، والإسهام في إيجاد فرص العمل، ويتأتى ذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١. غرس قيم ومبادئ ريادة الأعمال.
٢. تنمية مهارات ريادة الأعمال.
٣. تقدير مبادرات وإبداعات الشباب ودعمها.
٤. تحقيق مهارة الريادة في مختلف المجالات.
٥. تعزيز قيمة المبادرة لدى المتعلمين.

الخامس عشر: التربية من أجل السلام والتفاهم:

إنَّ التعليم من أجل السلام يتحقق بتعزيز قيم التسامح، والتفاهم، وقبول الآخرين، والحوار والتقارب معهم، وفقاً لمبدأ التقدير والاحترام المتبادل، ويتم ذلك بتحقيق الأهداف الآتية:

١. تنمية احترام الاختلاف الفكري المتوازن والتعددية الثقافية.
٢. تعزيز التفاهم والتضامن بين مختلف فئات المجتمع.
٣. ترسيخ أنماط السلوك الإيجابية؛ لتعزيز قيم السلام والتعايش المشترك.
٤. تعزيز الحوار الإيجابي والتقارب بين الثقافات.
٥. تنمية ثقافة احترام الرأي الآخر.
٦. تعزيز الوعي بقضايا التفاهم والتعاون الدولي والاحترام المتبادل ونشره.

السادس عشر: التعلم مدى الحياة:

التعليم عملية مستمرة، تشمل جميع المراحل العمرية للإنسان، ولا تنتهي عند مرحلة معينة، مما يوجب على كل فرد في المجتمع أن يجدد من معارفه ومهاراته بصفة دائمة من خلال التعلم المستمر. ويتسنى الوصول لهذا المبدأ بتحقيق الأهداف الآتية:

١. تعزيز فرص التعلم مدى الحياة.
٢. تنمية مهارات الحياة الإيجابية.
٣. تعزيز مهارات التعلم المنظم ذاتياً والتعلم مدى الحياة.
٤. تنمية مهارات التخطيط واستشراف المستقبل.
٥. تعزيز دور المراكز الثقافية والمكتبات العامة في المجتمع، وتنمية فاعليتها في حياة المتعلمين.

وختاماً، إنَّ فلسفة التعليم في سلطنة عُمان هي المرتكز الأساسي لرسم السياسات التربوية والتعليمية، وموجهاً لبناء الخطط الاستراتيجية، والمشاريع التطويرية للتعليم في السلطنة، بما يكفل الارتقاء بعناصر المنظومة التعليمية كافة، وتوجيه مؤسساته نحو تحقيق رسالة التعليم السامية وغاياته الكبرى، وإنجاز الأهداف الوطنية لتقدم المجتمع ورقيه على مختلف الصُّعَد؛ مما يتطلب من جميع المؤسسات المعنية بالتعليم اعتماد هذه الوثيقة كمرجع أساسي، والعمل وفق ما حوته من مبادئ ومنطلقات عامة وأهداف ومضامين متنوعة، وذلك بوصفها إطار عمل وطني لتوجيه مسيرة التنمية والتطوير في قطاع التعليم بمراحله وأنواعه كافة.

والله ولي التوفيق ،،،



الأمانة العامة لمجلس التعليم
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

